



## آراء

# عن قانون تجريم التطبيع في تونس

**نجيبة بن حسين**

استعجال مجلس الشعب(البرلمان) التونسي النظر في مقترح قانون تجريم التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي خطوة مهمة نحو الغربة والفرز في القوى السياسية بمختلف توجهاتها وخلفياتها الايديولوجية وانتماءاتها السياسية وولائها الإقليمية والدولية. وهو أيضاً مناسبة لاختيار صدق النيات والسرائر وحقيقة الانحياز اللامشروط للقضية الفلسطينية، بغض النظر عن الغنائم الأنية والمصالح الظرفية والسبابات الضيقة وإكراهات السياسة... فالبحث في صدق النيات هو استكشاف لهوية مجموعات سياسية، ومدى تطابق مواقفها وتصريحاتها مع ممارساتها الميدانية والواقعية، وهو أيضاً استخلاص لاندواجية الخطاب والفعل السياسيين أو إقرار لوجدانيتها وثبات البوصلة وعمق الإيمان بالقضايا العادلة، فمع ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الأعرل من مجازر وتدمير ومنهج وقتل ونشريد وتهجير، ومع صموده البطولي الأسطوري في وجه العدو الصهيوني الغاشم، في وقت سعت فيه أنظمة عربية رسمية إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني، للظفر بمنافع ومكاسب ظرفية، أو للحفاظ على المناصب والمراكز. استجداء للقوى العظمى، حتى تمنحها غطاءً زائلاً من الشرعية الموهومة، واعتقاداً منها أن ما جناه الربيع العربي من خراب وحروب ودمار على بعض الدول العربية سيهني شعوبها عن قضيتهم المركزية والمحورية، قضية فلسطين التي ترزح تحت الاحتلال الاستيطاني العنصري، والتي ظلت جرحاً يترنّف في ضمير كل مواطن عربي يذكره بعجزه ووهنه وغي حكاهم وتسلمهم. هذا الواقع العربي النابس إن قرأناه قراءة واقعية مجردة يجعلنا نستقرئ جزافاً عزلة القضية الفلسطينية، ودخولها طي النسيان وتهميشها وتجريدها من طابعها المحوري، عربياً ودولياً. وترك الشعب الفلسطيني يواجه مصيره بمفرده في محيط جيوسياسي متحدر له، ومنشغل عنه. لكننا نفاعاً بانتفاضة مقدسية عارمة، تتعدد تدريجياً، وتعيد إلى القضية زخمها ورمزيّتها. بل وكوبنتها وديمومتها، وتدكنا صواريخ المقاومة دكاً، وتستنهض فينا مهما كانت بطاوى، ونواجه باطفال وشباب عزّل يتصدّون بصدور عارية آلة القمع الصهيونية، ويتحدّون جبروتها وديمويتها وصلفها... صور صادمة تهزّ مشاعرنا، وتحيي ضمائرنا، وتعيد الأمل فينا.

ويتعلق مقترح القانون عدد 151/2020 الذي قدّمه 26 نائباً بنتمون، في أغلبهم، إلى الكتلة الديمقراطية (حركة الشعب والتيار الديمقراطي) بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتم إيداعه في مكتب المجلس في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2020، بمعنى أن مقترح القانون ظل يراوح مكانه منذ عدة أشهر في رفوف كتابة مجلس نواب الشعب، ولم يعرض على اللجنة المختصة لدراسته والنظر فيه، ما دفع مجموعة من نواب الشعب إلى استعجال النظر فيه، في ظلّ ما يعينه الشعب الفلسطيني من عدوان وظلم وقهر مسلط من الكيان الصهيوني، فيعبر هذا المقترح، عملياً وفعلياً، عن مساندة مجلس نواب الشعب القضية الفلسطينية، وحشد الدعم لها عبر إجراءات ملموسة وقواعد مضبوطة تترتب عن مخالفتها عقوباتٌ وأثار قانونية، وتتجاوز المعاضدة، بذلك، أسوار الشعارات والخطابات الرنانة لتتجسّد عبر نصوص تشريعية، تعبر عن الإرادة العامة لإرادة الشعب الذي هبّ لنصرة إخوته في فلسطين، بكلّ ما أوتي من وسائل وإمكانات، بالتظاهر ورفع الرايات الفلسطينية، وشنّ حرب إلكترونية عبر صفحات التواصل الاجتماعي، للتنديد بالجرائم الصهيونية، بل عبّر بعضهم عن استعداده لمناصرة إخوته في ميادين الوغى والنضال إن سحّنت له الفرصة، لتجاوز الحدود وولوج الأراضي المغتصبة. ذلك أضعف الإيمان، كما ردد المنددون والمستنكرون والساخطون على القمع الصهيوني سخطهم على جبن بعض الحكام وتواطئهم وخيانتهم التي أضحت موصوفة ومفضوحة، بعدما كانت تحاك في الخفاء وفي جنح الظلام.

يقح للشعب التونسي الساخط أن ينتظر من ممثليه في مجلس نواب الشعب أن يتوخّوا خطوات عملية لنصرة القضية. ويتكوّن مقترح القانون المقدم للمجلس من ثمانية فصول، يتضمن فصله الأول تحديداً لمصطلحي التطبيع وإسرائيل، إذ يقصد بالتطبيع إقامة علاقات طبيعية مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل وإجهزتها ومواطنيها، وتعرّف إسرائيل بأنها الكيان الصهيوني المحتل والغاصب للأراضي الفلسطينية وللجولان ومزارع شبعأ. وتوخّي المقترح نزعة تفصيلية تحوّل له الإلمام بمختلف أشكال التطبيع ومظاهره، وتجعل إسرائيل كياناً محتلاً وغاصبا لا للأراضي الفلسطينية فحسب، بل للجولان ومزارع شبعأ، وتنزع عنه صفة الشرعية والكيونة الدولية. الفصل الثاني من مقترح

القانون أكثر تفصيلاً وتدقيقاً، عبر ضبطه الأفعال المكونة لجريمة التطبيع، وحصرها في صنفين من المعاملات مع الكيان الصهيوني، يتعلق الأول بعمليات الاتجار والتعاون والمبادلات والتحويلات بكل أنواعها، التجارية والصناعية والحرفية والمهنية والخدمية والثقافية، والتي تتم بين أشخاص طبيعيين أو معنويين من بالجمهورية التونسية، وكلّ الأشخاص الذين تربطهم علاقاتٌ مع مؤسسات إسرائيلية الحكومية وغير الحكومية العمومية أو الخاصة. ويشمل الصنف الثاني من المعاملات المحظورة، المشاركة في الأنشطة والفعاليات والتظاهرات والملتقيات والمعارض والمسابقات، بأنواعها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية التي تقّام على الأراضي المحتلة من الكيان الصهيوني، أو التي تُشارك في تنظيمها إحدى المؤسسات الإسرائيلية خارج الأراضي المحتلة. والجدير بالملاحظة والتنبيه أن التجريم لايشمل المرتكب الأصلي للفعل الإجرامي فقط، بل يمتد إلى المشاركة والمحاولة، بمعنى أن المشاركة والمحاولة موجبتان للعقاب. وحرص مقترح القانون على التأكيد على ذلك، حيث اعتبر الفصل الثالث أن المحاولة في جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني موجبة للعقاب طبقاً لمقتضيات الفصل 59 من المجلة الجزائية. وضبط الفصل الرابع مفهوم الشريك في جريمة التطبيع بأنه كل من ساهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في المساعدة في ارتكاب الأفعال المذكورة آنفاً، وتطبيق عليه أحكام الفصل 32 من المجلة الجزائية.

كما يعاقب مرتكب جريمة التطبيع بعقوبة سجنية تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، وبغرامة مالية بين عشرة الآف (3676 دولاراً أميركياً) ومائة ألف دينار (36 ألفاً 760 دولاراً)، بالإضافة إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في الفصل الخامس من المجلة الجزائية، والتي يمكن أن يسلمتها القاضي بناءً على اجتهاده الخاص، فنزعة مقترح القانون نحو تشديد العقاب، والتأكيد على البعد الزجرى الردعي لنصوصه واضحة، لا يكتنفها لبس، سواء من حيث طبيعة العقوبات المسلطة التي تشمل العقوبات السجنية والمالية الخاصة، تجعل تتبع مرتكبها لا يسيط بمرور الزمن.

خلاصة القول، يهدف مقترح قانون تجريم التطبيع إلى إحلال قطعية مع كلّ أشكال المعاملات مع الكيان الصهيوني،

## يهدف مقترح قانون تجريم التطبيع إلى إحلال قطعية مع كلّ أشكال المعاملات مع الكيان الصهيوني، وتجريمها بعقوبات

## يقح للشعب التونسي الساخط أن ينتظر من ممثليه في مجلس نواب الشعب أن يتوخوا خطوات عملية لنصرة القضية الفلسطينية

الجمهورية لدى بقية المحاكم على الإذن بالقيام بالأبحاث الأولية المتأكدة، لقصد مُعابنة الجرائم وجمع أدلتها والكشف عن مرتكبيها، ويتولون الإعلانات الاختيارية والشكايات والمحاضر والتصاريح المحرزة بشأنها ويستنطقون ذا الشبهة بصفة إجمالية بمجرد مُثولُه أمامهم، وبأذنون بوضعه على ذمة وكيل الجمهورية في المحكمة الابتدائية بتونس. وتضمن المقترح أيضاً أحكاماً تتعلق بسقوط التتبع في جرائم التطبيع بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها، وسقوط العقاب الحكوم به بعد ضي عشرة أعوام من تاريخ صدور الحكم. ولعلّه كان منتظراً، في هذا الصدد، تخصيص بعض الجرائم الخطيرة بأحكام خاصة، تجعل تتبع مرتكبها لا يسيط بمرور الزمن.

خلاصة القول، يهدف مقترح قانون تجريم التطبيع إلى إحلال قطعية مع كلّ أشكال المعاملات مع الكيان الصهيوني،

# لبنان وثقافة الولاة البعثية!

**سعد كيوان**

ليست الظاهرة جديدة، والنماذج والأمثلة كثيرة، منذ نشوء الأنظمة القومية في منتصف خمسينيات القرن الماضي، وهيمنة ثقافة الجماهير والشهود ونهجهما، وليس المواطن الفرد. جماهير الصوت الواحد التي تعني المبايعة للقائد - الزعيم، من تجربة جمال عبد الناصر في مصر إلى تجربة حزب البعث في العراق وسورية التي طالت واستدامت، وما زالت مستمرة. عدا عن التجارب الملحقة والمقلدة، مثل حكم معمر القذافي في ليبيا وعمر البشير في السودان، مننعها ومنبتها الفكرى والسوسولوجي واحد، الهندس هو السلطة، والمعادلة هي القوم والعسكر. ناهيك عن مبدأ الطاعة لدى الملوك والأمراء. وكذلك الاستفتاء الذي يعتبر أسلوباً متقدماً من أساليب الديمقراطية في البلدان الغربية المتحضرة، تحول مع ال90% إلى شكل آخر من أشكال المبايعة لحكام هذه البلدان (حافظ الأسد وحسني مبارك وصدام حسين و...)، الذي مكث أقل واحد منهم ثلاثين سنة في السلطة!

النموذج واحد. وفي حين اقتصرت هذه الظاهرة - النهج على جماهير تلك البلدان، وفي داخلها، إلا أن النظام البعثي الذي يحكم سورية، عبر الأب ثم الابن، منذ أكثر من نصف قرن، بدأ تعميم تجربته الفريدة ومذها إلى لبنان الذي ما زال يعتبره جزءاً اقتطع منه. حكم الأسد لبنان نحو ثلاثين سنة، أزد خالها التعويض عن اطماع الجغرافية بـ«سورية» السلطة والتركيبة اللبنانية. حكم اللبنانيين جماعات وأفراداً من خلال العمل على تطويع الصيغة الغنية والمركبة، وإلغاء التجربة الديمقراطية وتسطيحها و«جمهرتها» عبر إلغاء التنوّع والتعدّد السياسي والطائفي والمناطقي، بدءاً بدعم الفلسطينيين ضدّ المسيحيين، ثم تحريض المسيحيين على الفلسطينيين والمسلمين، تبعه زرع الفتنة داخل الصف المسيحي، وإلحاق بالتاليب المليشيات على

بعضها داخل الفريق الواحد، غير أنّ الأهم والأخطر من هذا التدجين والتفتيت المنهج هو إيجاد ولاءة عابرة للأحزاب والطوائف والزعامات والأفراد، من وليد جن بلاط الذي زار دمشق في 1977 بعد أربعين يوماً على اغتيال والده، كمال جنبلاط، إلى كسب ولاء سليمان فرنجية الجد وإبعاده عن الفريق المسيحي بعد اغتيال ابنه طوني عام 1978، وبالتالي ولاء الحفيد سليمان نجل طوني، ثم لاحقاً ولاء عمر كرامي بعد اغتيال شقيقه رشيد كرامي عام 1987. وبين هذا وذاك قائد «القوات اللبنانية» إليي حبيقة، الذي انتقل عام 1985 من ضابط الارتباط مع إسرائيل إلى حليف للأسد، وتوقيع في دمشق على «الاتفاق الثلاثي» لإنهاء الحرب مع خصمه يومها، جنبلاط ونبيه بزّي الذي أشهر ولاءه المطلق بالحرب التي شنها على المخيمات الفلسطينية والحصار الذي فرضه عليها بقرار من النظام السوري، والذي استمر ثلاث سنوات. تطويع تحوّل إذاً إلى ولاءات طاولت كلّ أطراف الاجتماع اللبناني، عمل النظام السوري على ترسيخها من خلال إشراك الجميع في السلطة التي كان يمسك بزمام قرارها، تاركاً لهم الكراسي والحصص والمغانم، وفارضاً تهميشاً على كلّ من يعارضه. تماماً كما يفعل حزب الله اليوم!

وراحت ثقافة الولاة تشقّ طريقها لدى كلّ الأطراف والزعماء، من دون استثناء، ممن يتصارعون على السلطة في ما بينهم، لكنهم، في المقابل، يحتكمون لدمشق، أو حتى للحاكم العسكري السوري المقيم في البقاع، لحلّ خلافاتهم أو الحصول على ميتغاهم. وفي الموازة، عزّزت الحرب الهمجية ومليشياتها الوجه الآخر لثقافة الولاة عبر أدلجة ناسها، وتعبئتهم ضدّ ناس الفريق الآخر، وتحويلهم إلى قطعان ضمن غيتوات يتعدّى واحدهم من العداء لآخر، ما يشدّ عصب الولاة السياسي والتاليه الزعاماتي والتعصب الطائفي، ويكوّن وقائع وتعبيرات وسلوكيات مختلفة، إلا أنّهم، في النهاية، يتشابهون،

## ويشكلون أوجها متعددة لظاهرة واحدة. لذلك، استمر هذا النهج، حتى بعد انسحاب جيش سلطة الوصاية، وتراجع نفوذ النظام السوري في لبنان، لأنّه أصبح مرشحاً ومتشابها حتى بتعبيراته السياسية والسوسولوجية التي زاد من حدّتها إفلاس الطبقة السياسية وأرتهانها، والإنهيار الاقتصادي، والانتهاك للسيادة، والتصخّر الثقافي، وسقوط القيم، ما يجعل كل شيء مشابهاً لكل شيء ومساوياً له في السوء!

وهكذا، رداً على اتهام وزير خارجية لبنان، شربل وهيب، العوني الانتماء وصاحب السلوك الأرعن والجهل المدقع، السعوديين، في حوار تلفزيوني بأنهم «بدو»، نصبت السفارة السعودية خيمة، وراحت تستقبل فيها وفوداً من مختلف الأحزاب والخصيات السياسية والفعاليات التي ما زالت تزحف منذ أيام لتعلن تضامنها مع المملكة، ولتعلن عن استنكارها كلام الوزير، ولتجلس القرفصاء في مشهدٍ يحاكي زمن العصور الغابرة يوم كانت تؤدّي فروض الولاة والطاعة لزعيم القبيلة أو العشيرة، فهذا يُعدق الكلام المعسول، وذاك ينشد أبياتاً من المديح في مغالاة لا نعتقد أنّ حكام السعودية نفسها يرغبون بمثلها. علماً أنّ الوزير نفسه قال كلاماً خليراً في السياسة عندما دافع في المقابلة عن سلاح حزب الله، وقال إنّ الحفاظ عليه أهم من معالجة الانهيار الاقتصادي. واتهم دول الخليج بإرسال إرهابيين من «داesh» إلى لبنان، متناسياً أنّ الجيش اللبناني هو من قاتلهم في جرد البقاع صيف 2017 وهزمهم وشردهم، فسارع حزب الله، الذي يقصف شعبه بالبراميل المتفجرة، ويشرد الملايين منهم، لاجئين في أصقاع الأرض، غير أنّ ما هو أكثر وقاحة في هذا القمع المزدوج الذي يمارس على السوريين تجند فريق من اللبنانيين «شديدي» الحماسة والولاة للنظام البعثي مع عدد من المندسّين، لمواكبتهم رافعين الأعلام السورية وصور الأسد، في تحدّ للبنانيين

وتجريمها عبر تسليط عقوباتٍ على مرتكبها. وإذا نزل في سياق موجة من التطبيع العربي والانتهاك الصارخ لحقوق الشعب الفلسطيني، فإنّه يكتسي بعداً رمزياً وواقعياً عظيماً في مناصرة القضية الفلسطينية، والسرّ على كلّ المشكّكين والمطبّعين والمزايدين. لكنّ مقترح القانون، على أهميته، لا يخلو من هناتٍ ونقائص وضبابية، سيّتح المجال لتداركها عبر مناقشتها والتداول فيها في مجلس نواب الشعب، ومن ذلك اعتماد مصطلح إسرائيل، وما يكتنفه من ضبابية وهلامية تتعارضان مع الدقة والوضوح في صياغة النصوص القانونية، فكان يستحسن اعتماد مصطلح الكيان الصهيوني وتدقيق امتداده الجغرافي والتاريخي، عبر ضبط مجاله الاستيطاني والأراضي التي يحتلها. وكذلك الشأن بالنسبة لمصطلح التطبيع الذي بدأ فضفاضاً. أضف إلى ذلك أنّ الأفعال المكوّنة لجرائم التطبيع تبقى دون المستوى المطلوب، إذ وجب تدقيقها وحصر مجالاتها وألياتها وأشكالها، بما يضي عليها طابعاً من الشمولية والامتداد إلى كلّ الطرق المتدعة والمستجدة في التطبيع، ولكل الأساليب المعتمدة في التبرير. كما أنّ قواعد الاختصاص القضائي تثير بعض تحقّقات، من ذلك إقصاء القضاء العسكري من النظر والحكم في هذه القضايا. والحال أنّ جرائم التطبيع قد تتحوّل، في بعض الحالات، وبالنظر إلى ملاسبات تحوم حولها، إلى خيانة عظمى وأعمال إرهابية تنتهك الأمن القومي والسيادة الوطنية، وتستدعي تدخل القضاء العسكري وحصر مجالات اختصاصه فيها. أضف إلى ذلك استنثار وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية في تونس بالاختصاص الحصري في إثارة الدعوى العمومية وممارستها، وما يترتب عن ذلك من إقبال كاهله، وترسيخ مركزية إشارة الدعوى المتعلقة بجرائم التطبيع، وتضييق للخناق على بقية المتدخلين في هذا الشأن.

ومهما يكن من أمر، لا مجال للشك في أهمية تخطي عتبة التشريع وتجريم التطبيع قانوناً، لا سيما أنّ دسترة التجريم تصدّت لها بعض القوى السياسية، وفي مقدمتها حركة النهضة، وقلّت من شأنها أجهضتها، من دون تقديم بدائل عملية لها. هذه المجموعات السياسية نفسها لا ووضوح رؤيتها وصدق انحيازها للقضية الفلسطينية.

(كاتبة وباحثة تونسية)

## كثيرين، ولما ذاقوه من ويلات على أيدي جيش الأسد خلال سنوات الحرب الطويلة، ولما فيه من تحدّ أيضاً لشعور نازحين سوريين كثيرين يتعرّضون لمختلف أنواع القهر والإذلال المزدوج، سواء من النظام السوري وأدواته في لبنان أو من الأجهزة اللبنانية المتواطئة معه. وعلى الرغم من كلّ هذه المغالاة في الولاة والتزلف، فإنّ هذا الاستفتاء خذل هؤلاء، كاشفاً أنّ 33 ألف سوري فقط شاركوا في عملية التصويت، أي ما نسبته 2,2% من عدد السوريين الموجودين في لبنان الذين يصل عددهم إلى مليون ونصف مليون شخص، بحسب إحصاءات رسمية.

## ولكي تكتمل صورة مشاهد الولاة المتنوعة، وتساوى فيها المشارب السياسية والطائفية والعصبوية، انبرت مجموعة من الشباب الذين ينتمون، على الأرجح، إلى حزب القوات اللبنانية، للتعرض للحالفت التي تقال السوريين المتوجهين إلى التصويت، خلال عبورها في بعض المناطق المسيحية، فيغض النظر عن مدى قناعة السوريين بما يقومون به، وإذا كان هذا يعبر حقيقة عن إرادتهم، إلا أنّه من حقهم، أو حق من هو مقتنع بذلك منهم، أن يمارسوا هذا الحق كما يرونه مناسباً، علماً أنّ النتائج أثبتت العكس، فكانت مشاهد من الحقد والتعصب والجهل، التي تعكس تطعماً مع ولاءة هم في النهاية ضحية لها، فعلى الرغم من انكفاء نظام وصاية «البعث» الأسدي، فإنّ ثقافة الولاة التي حفر لها عميقاً ترسّخت في العقول والنّفوس. وهكذا، يسعى زعماءهم - كلّ الزعماء - إلى إغراقهم بها أكثر فأكثر مع استخفاف أزمة البلد التي أدّت إلى اكتشافهم، وتحوّل جيل العشرينات لهم، جيل العنقولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، جيل انتفاضة 17 تشرين الأول (أكتوبر) 2019، جيل الأنا الفرد، لا الجماعة والجماهير. لذلك، صراع الأجيال فتح، لكنّه في بدايته.

مكتب بيروت - البروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end هاتف: 009611442047 - 009611567794 البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk Email: info@alaraby.co.uk الاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions هاتف: +97440190635 جوال: 097450059977 للاتصالات: alaraby.co/ads (كاتب لبناني)

نائب رئيس التحرير **حسام كفتاني** ■ مدير التحرير **ارنست حوري** ■ المحرر الفني **إميد منعم** ■ السياسة **جوانة فريحات** ■ الاقتصاد **محمد عبد السلام** ■ الثقافة **جمانة درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرباب **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نيك التلياني** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**  
المكتب الرئيسي، لندن  
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY  
Tel: 00442071480366  
مكتب الدوحة  
الدوحة - الدقة - برج الفردان - الطابق العاشر -  
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت

بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end هاتف: 009611442047 - 009611567794 البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk Email: info@alaraby.co.uk الاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions هاتف: +97440190635 جوال: 097450059977 للاتصالات: alaraby.co/ads